المبحث الأول

انهيار الاتحاد السوفيتي والهيمنة الأمريكية

انتهى عصر الاستعمار الأوروبي التقليدي وظهر على الساحة الدولية منافسان جديدان حاولا بسط نفوذهما على دول جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء من خلال الدخول في مواجهة أيديولوجية عسكرية طاحنة، فيما أطلق عليها اسم الحرب البادرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتهت بتحلل إتحاد الجمهوريات السوفيتية وتفكك الكتلة الاشتراكية (حلف وارسو) ___ دون مظاهر عنف داخلي أو خارجي ومن تلقاء نفسه_ في عام 1991[1]؛ بسبب سياسة المهادنة التي اتبعها الرئيس السوفيتي الأسبق "ميخائيل جورباتشوف" في عام 1985، والقائمة على الانفتاح على الخارج وتحسين العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء سباق التسلح من خلال إنشاء وفاق دولي خالي من الأخطار التدميرية التقليدية والنووية على السواء[2]، وهو ما تم التعبير عنه في اتفاقيات ستارت Start الذي قضى بتخفيض كبير للترسانة الإستراتيجية لكل البلدين، كما تم ضبط الأسلحة التقليدية في أوروبا ضمن اتفاقية القوات التقليدية المسلحة في أوروبا بهدف الحد من التسلح والتواجد المسلح.

وبالتوازي مع ذلك فشلت سياسة الإصلاح التي تبناها النظام السوفيتي والمسماه بـ (البيريسترويكا – المصارحة) و(الجلاسنوست – إعادة البناء/المكاشفة)[3]، هو ما أفسح المجال أمام توحد الألمانيتين _الشرقية والغربية_ وتكوين حكومة غالبيتها ليسوا من الشيوعيين، وإنهاء

---

[1] للمزيد يمكن الرجوع إلى:
حسين شريف، **انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام العالمي الجديد مهد الطريق للسيادة الأمريكية في التسعينيات 1990-2000- الجزء الرابع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003).
Len Colodny and Robert Gettlin. Silent Coup: The Removal of a President (St. Martin's Press: New York, NY, 1992)

[2] جمال الأتاسى، "حول التطورات في النظام العالمي الجديد"، في مجلة **المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة عشرة، المجلد (14)، العدد (153)، نوفمبر 1991) ص ص 124- 135.

[3] نورهان الشيخ، **دور النخبة الحاكمة فى اعادة هيكلة السياسة الخارجية : دراسة لحالتى الاتحاد السوفيتى (1985-1991) والجمهورية الروسية (1991-1996)** (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000) ص 30.

نظام الحكم الشيوعي في دول أوروبا الشرقية _بشكل تدريجي_ وإعلان استقلالها عن الهيمنة المركزية السوفيتية، وخاصة بعد معاهدة جورباتشوف التي طرحها للاستفتاء في مارس 1991.

وفي الوقت ذاته زادت التناقضات بين إدخال الإصلاحات الديمقراطية وجهود النظام الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تصاعد حدة النزاعات القومية والأزمات الاقتصادية، والتخلي عن الماركسية – اللينينية وحل المؤسسات العسكرية والسياسية للكتلة الشرقية وتحول الاقتصاد نحو السوق الحر القائم على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص.

وبذلك اختل التوازن الإستراتيجي القائم لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن وترسانته النووية، ولكنها تحولت إلى قوة من الدرجة الثانية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الممسكة بمصير القرار الدولي بدرجة كبيرة في (النظام العالمي الجديد) التي يتميز بالأحادية القطبية، من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات والاستراتجيات المتنوعة؛ اقتصادية من خلال سيطرة الليبرالية الاقتصادية والرأسمالية العالمية وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات عبر استثماراتها في مختلف مناطق العالم في المجالات الإنتاجية الصناعية والغذائية وغيرها[1]... .

وعلى الجانب السياسي، تتمثل في تسييس منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة لتحقيق مصالحها ومكاسبها الخاصة التي تكرس هيمنتها على العالم، بالإضافة إلى تغير معالم وأولويات الأجندة السياسية بحيث تصبح أكثر تركيزاً واهتماماً بمفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية وحقوق المرأة وغيرها... .

وعسكرية عن طريق الحفاظ على التفوق النوعي والعددي في مجال العسكري والدخول في تحالفات عسكرية أهمها حلف الناتو أو الشمال الأطلسي، بالإضافة إلى نشر عدد كبير من القواعد العسكرية والأساطيل البحرية العسكرية في عدة مناطق[2].

---

[1] محمد طيب حمداني، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة** (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2011) ص 17.

[2] نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013) ص 30.

وأخيراً فرض العقوبات بالنسبة للدول التي تنهج سياسة مغايرة للنظام العالمي الجديد وتتمثل هذه الوسائل في سياسة العزل والحصار والزجر والمقاطعة الاقتصادية كما حدث مع كوبا وكوريا الشمالية والعراق وأفغانستان وإيران.

وقد انعكست ملامح وشكل النظام العالمي الجديد على إدارة وقيادة وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم، بحيث جاءت:

– معارضة أي نظام دفاعي مستقل عن "المظلة الأمريكية".

– إعادة توجيه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من طابعها الشمولي إلى اطر إقليمية متباينة، وذلك حسب طبيعة التقسيم الاستراتيجي الجديد لخريطة الانتشار الاستراتيجي الأمريكي في إطار ما يسمى بـ "إستراتيجية الدفاع الإقليمي"[1].

– تقسيم دول الجنوب وفق تصنيف ما يسمى "بالمخاطر"، وتشمل منطقتين أساسيتين وهي المناطق ذات المخاطر الكبرى وهي الخليج العربي والدائرة الاورواسيوية، والمناطق ذات المخاطر الضعيفة وهي شمال وجنوب إفريقيا وجنوب شرق آسيا[2].

– تقسيم مناطق النفوذ الإقليمية ذات الأهمية الإستراتيجية على حسب مصالحها في المنطقة، بحيث تشمل بالترتيب: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، منطقة الشرق الأوسط والخليج، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

– ضمان حد كبير من القدرات التكنولوجية والبشرية والعسكرية لإنشاء قوة جديدة لمواجهة أي احتمال لبروز تحالف إقليمي لقوى تعتبر "غير ديمقراطية" ومعادية للمصالح الحيوية الأمريكية.

– الوجود العسكري المتقدم بالاعتماد المباشر على الأسلحة التقليدية كقوة ردعية أساسية فاعلة في ظل "شلل" العامل الردعي للسلاح النووي[3].

---

[1] السيد أمين شلبي، **التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة** (القاهرة: دار علم الكتب، 2001) ص 14.

[2] المرجع السابق، ص 14. كذلك يمكن الرجوع إلى:
Jeffrey A. Baker. Cheque-Mate: The Game of Princes The Baker Group, Inc.: St. Petersburg, FL, 1993

[3] Please refer to: David Allen Rivera, FINAL WARNING: A HISTORY OF THE NEW WORLD ORDER, An Imprint of InteliBooks Publishing, Oakland, California,2004

أولاً – موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الإنهيار السوفيتي

في هذا الإطار برز الموقف الخليجي المرحب بروح الوفاق الجديدة بين الشرق والغرب، وهو ما عبر عنه في البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي الصادر في ديسمبر 1990[1]، مؤكداً أن انفتاح دول شرق أوروبا على العالم بما يسهم في دعم السلام وتسخير الموارد البشرية لأغراض التنمية بعيدا عن هدر الأموال في سباقات تسلح مرهقة وغير مجدية في عالم جديدة يسوده روح السلام والتفاهم والتعقل والحكمة ويعمه الرخاء.

وفي الحقيقة أن مبررات هذا الموقف السابق الداعم للولايات المتحدة الأمريكية على حساب الاتحاد السوفيتي، نبع من عدة اعتبارات، أهمها التهديد السوفيتي لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وخاصة بعد قيام الاتحاد السوفيتي بحصار الخليج بين فكي الرحى أو الكماشة، طرفها عبر أفريقيا أعلى القرن الأفريقي حتى شبه الجزيرة العربية، وطرفها الآخر الغزو السوفيتي لأفغانستان، وبين ذلك أطيُح بشاه إيران من العرش[2].

وأمام هذا الوضع السيئ لم يكن أمام دول الخليج سوى البحث عن حليف يقوم بحمايتها، ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أنها القوة المناوئة للاتحاد السوفيتي على قمة النظام الدولي من ناحية، ولأنها الأكثر حاجة إلى ضمان تدفق النفط إلى الدول الغربية من ناحية ثانية، إضافة إلى أنها قد بادرت بالفعل ومدت يد الدعم العسكري والدبلوماسي لدول المنطقة بأكثر من طريقة لتطويق النفوذ السوفيتي.

ومن ثم ينبغي تناول كل من الغزو السوفيتي لأفغانستان وكلا من الإستراتيجيتين السوفيتية والأمريكية في منطقة الخليج، وهي من الأمور التي شجعت وساهمت بل وعجلت في قيام مجلس التعاون الخليجي في العام 1981.

---

[1] **البيان الختامي للدورة الحادية عشرة**، https://www.gcc-sg.org/index67eb.html?action=Sec-Show&ID=113 . تاريخ الدخول: 2015/8/4

[2] مصطفى عبد القادر النجار، **أضواء على أطماع روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية** (عمان: دار زهران للنشر، 2003) ص 50.

(1) الغزو السوفيتي لأفغانستان

قامت القوات السوفيتية في نهاية عام 1979 بغزو أفغانستان لحماية النظام الشيوعي والاستيلاء على الموارد الاقتصادية، وهو ما جعل منطقة الخليج كلها على مرمى حجر من الوجود السوفيتي الذي يهدف بحكم الجغرافية في المقام الأول الوصول إلى المياه الدافئة.

اعتبرت الحرب في أفغانستان بداية لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية السوفيتية التي اتخذت طابع الهجوم، بهدف تحقيق مصالحها من خلال قلب معادلات القوة الدولية، وما شجعها على إتباع هذا النهج التصعيدي هو التغيير الكبير الذي طرأ على ميزان القوى في أواخر السبعينيات وحالة الفراغ الاستراتيجي والوضع الأمني غير المستقر الذي شهده الخليج بعد سقوط شاه إيران[1].

وكان لهذا التدخل انعكاساته المباشرة على مشكلة أمن الخليج، فلقد كان لهذا الغزو أبعاد إستراتيجية متعددة الأشكال بالنسبة لدول الخليج العربية، يمكن تحديدها في أن الغزو السوفيتي جعل القوات العسكرية السوفيتية قريبة من منطقة الخليج بحيث لا تزيد المسافة عن خمسمائة كيلو متر، الأمر الذي كان يعطي السوفيت القدرة على فرض حصار على موانئ الخليج العربي، مما زاد من المخاوف الأمريكية من سيطرة السوفيت على منطقة الخليج[2].

كما أن العامل الديني كان له الأثر في رد الفعل العملي لدول الخليج العربية بتقديم المساعدات المالية لأفغانستان كونه بلدا إسلامياً يتعرض للاحتلال من قبل قوى خارجية الاتحاد السوفيتي.

ونتيجة للأوضاع والتطورات السابقة ارتأت الإدارة الأمريكية والغربية أن هذا الغزو سيشكل في المدى البعيد خطرًا على شكل التحالفات الدولية وعاملًا مساهمًا في تفكك الكتلة الغربية وعزل الولايات المتحدة، وبالتالي فهو يؤدي إلى رجحان كفة الاتحاد السوفيتي في السياسة الدولية، وهو ما أدى إلى ازدياد حدة الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي.

---

[1] ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011) ص 390.

[2] المرجع السابق، ص 390. كما يمكن الرجوع إلى:
John Prados , U.S. ANALYSIS OF THE SOVIET WAR IN AFGHANISTAN: DECLASSIFIED, Washington, The September 11th Sourcebooks, October 9, 2001

وتركزت المخاوف الأمريكية بشكل عام على احتمالية امتداد نفوذ الاتحاد السوفيتي إلى دول الجوار كإيران وباكستان، ما يعني ممارسة الاتحاد السوفيتي لضغوط فعّالة على الدولتين إما لتعديل سياستهما الخارجية بشكل يتلاءم مع مصالحه، أو على الأقل لتحييدهما وتجنب تعارض سياستهما مع سياسته[1].

كما أن نجاح الاتحاد السوفيتي في السيطرة (أو حتى التأثير) على الممرات النفطية الخليجية، سيمكنه من ممارسة الضغوط _وخاصة الاقتصادية_ على الدول الأوروبية واليابان التي تعتمد كليًا على نفط الخليج العربي، وهو ما قد يجبرها على إتباع سياسة لين وتودد نحو الاتحاد السوفيتي، وأن تبتعد عن استعدائه لضمان تدفق النفط الخليجي، وهو ما سيهدد بتأكيد الوجود الأمريكي في هذه المنطقة، وخاصة القواعد الأميركية العسكرية في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2].

وأيضاً التخوف من أن تقوم أفغانستان بمهمة والدور الاستخباري لمصلحة الاتحاد السوفيتي، مثلما قام إيران الشاه سابقاً لمصلحة الولايات المتحدة، وهو ما يفقد القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي القدرة على المبادرة في أي معركة محتملة، يضاف إلى ذلك إمكان تحويل أفغانستان إلى قاعدة ينطلق منها الجواسيس السوفيت نحو الخليج العربي، وإلى مركز دعائي متقدم لزعزعة الأنظمة الخليجية الموالية للولايات المتحدة، ما يجعل من الاتحاد السوفيتي لاعبًا رئيسيًا على الساحة الخليجية[3].

(2) <u>الإستراتيجية السوفيتية في منطقة الخليج</u>

لقد كان واضحاً لدى قادة دول الخليج العربية أن الاتحاد السوفيتي يهدف إلى إيجاد موضع قدم له في المياه الدافئة وتحديداً في المحيط الهندي، لاسيما إذا تمكن من السيطرة على "بلوشستان[4]"، كما كان واضحاً أن نجاح الاتحاد السوفيتي في تحقيق هذا الهدف سوف يجعله

---

[1] جواد كاظم حطاب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات"، في مجلة **دراسات تاريخية** (بغداد: جامعة البصرة، العدد 12، يونيو 2012) ص 176.

[2] جواد كاظم حطاب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات"، **مرجع سابق**، ص 176.

[3] راجع: هنري باريس، **الإستراتيجية الأمريكية السوفيتية** (دمشق: دار طلاس، 1984).

[4] إقليم جاف يقع على طرف الهضبة الإيرانية ويمتد بين كل من إيران وباكستان وأفغانستان، سمي المنطقة بذلك بعد نزوح القبائل البلوشية إليها قبل آلاف السنين.

متحكماً في المنطقة بالكامل على اعتبار أن له حلفاء في القرن الأفريقي، وهما أثيوبيا (ما بعد الانقلاب الشيوعي بقيادة مانجستو عام 1974)، واليمن الجنوبي، كما أن له أصدقاء في الطرف الشمالي من المملكة العربية السعودية (سوريا والعراق)[1].

في ضوء ذلك ورداً على التحركات الأمريكية وبالتحديد على مبدأ "كارتر" وضع السوفيت خطة إستراتيجية لإبعاد المخاوف في منطقة الخليج، وتزامن ذلك مع التغير في الموقف السوفيتي من مستوى رد الفعل إلى مستوى الفعل المباشر، وخاصة بعد انحسار الموقف الأمريكي، وسقوط قلاع أمريكية عتيدة وزعزعة الثقة بين أركان المعسكر الغربي، وبصفة خاصة في جهازه العسكري، بعد خروج اليونان منه في العام 1974 على أثر أحداث قبرص، وأيضاً انتصار الثورة الفيتنامية وتوحيد شطري فيتنام، وبعد ذلك سقط النظام "الشاهنشاهي" في إيران، مما أطاح تماماً بالنفوذ الأمريكي في إيران التي بدأت في تهديد البناء الدفاعي والاستراتيجي الذي وضعه المعسكر الغربي لإحكام السيطرة على الخليج والمحيط الهادي، ومنع أي توسع في النفوذ السوفيتي نحو المياه الدافئة[2].

في هذا الإطار جاءت مبادرة الزعيم السوفيتي "ليونيد بريجنيف" الذي وجه أول تحد مباشر للإدارة الأمريكية الجدية آنذاك، والتي كانت قد أعلنت عن نواياها في التشدد نحو الاتحاد السوفيتي ومخططاته التوسعية في آسيا وأفريقيا، وضرورة الربط بين محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية، وبين التصرفات غير المقبولة من جانب الاتحاد السوفيتي في مناطق العالم المختلفة[3].

ويتلخص هذا التحدي في الدعوة التي وجهها "بريجنيف" من فوق منبر البرلمان الهندي في 10 ديسمبر 1980 إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان والصين إلى إصدار وعد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في دول الخليج، وذلك من خلال الالتزام بخمسة

---

[1] نصرة عبد الله البستكي، **أمن الخليج.. من غزو الكويت إلى غزو العراق** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003) ص 72.

[2] المرجع السابق، ص 72. وفي تفصيل ذلك الرجوع إلى:
Arab Center For Research and Policy Studies, The Arab World and Russia: Current Transformations of an Enduring Relationship,Doha, May 23-24, 2015

[3] محمد السعيد إدريس، "مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي"، مجلة **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 64، إبريل 1981) ص ص 172، 173.

مبادئ تدور في مجملها حول عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد دول منطقة الخليج، وعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها خصوصاً جزيرة (دييغوغارسيا) التي كانت ترابط فيها القوات الأمريكية، واحترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية (وكان في هذا إشارة إلى التسهيلات العسكرية التي حصلت عليها الولايات المتحدة آنذاك في كل من سلطنة عمان والبحرين والصومال ومصر)، فضلاً عن احترام حق السيادة لدول هذه المنطقة، (وفي ذلك إشارة إلى الاتفاقيات النفطية التي كانت معقودة مع بعض الدول المنتجة للنفط والتي تحدد كميات الإنتاج وفق احتياطات الدول المنتجة إلى عائداتها النفطية ومصالحها الاقتصادية في الاحتفاظ بمخزونها النفطي لأطول فترة ممكنة بعيداً عن استغلال الدول المستهلكة)[1].

كما تضمنت بنود مبادرة "بريجنيف" عدم خلق أية عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي (وفي هذا ضمان حق الاتحاد السوفيتي وحلفائه من مجموعة دول حلف وارسو باستيراد النفط الخليجي) وعدم تعريض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم الأخرى إلى الخطر، وفي ذلك إشارة إلى السيطرة التي كانت تمارسها الولايات المتحدة على مضيق هرمز الذي يصل بين الخليج العربي والمحيط الهندي، وإلى سيطرتها عبر الاتفاق العسكري الذي عقدته مع الصومال آنذاك على باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي[2].

وكانت تلك المبادئ السوفيتية تعني من وجهة نظر الصراع الدولي الإعلان عن رفض موقف المراقبة لما يحدث في المحيط الهندي عامة، وما يحدث في الخليج العربي من جانب الولايات المتحدة، ودول التحالف الغربي خاصة، وطرح موقف المشاركة الكاملة في كل ما يحدث في المنطقة.

---

[1] For a more elaborate discussion of the significance of the political geography of the Middle East in Russian and Soviet geopolitical planning, the reader is referred to a number of articles by Andrej Kreutz, including "The Geopolitics of post-Soviet Russia and the Middle East," Arab Studies Quarterly (Winter 2002); and "Russia and the Arabian Peninsula," Journal of Military and Strategic Studies, 2004.

[2] محمد السعيد إدريس، "مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولي"، **مرجع سابق**، ص 173. وكذلك : جيمس بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأمريكي في الخليج العربي، 1935-1992، ترجمة د. احمد عيسوى ، بيروت ، دار الفكر الحديث ، 2000 ، ص11.

(3) الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج

يرجع تركيز الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 وقد تمثل هذا التواجد بالقوات العسكرية التي كانت تعرف باسم "قيادة الخليج الفارسي" وكانت تتكون حينذاك من 30 ألف جندي[1].

وبعد الحرب العالمية الثانية تزايدت أهمية الخليج العربي الإستراتيجية بالنسبية للولايات المتحدة وأوربا الغربية وبالنسبة للعالم الرأسمالي بصفة عامة استناداً إلى اعتباره المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وتلك نتيجة لقرب هذه المنطقة الحساسة من الاتحاد السوفيتي، ما يجعلها موضع تهديد محتمل دائم. وفي أوائل الخمسينات اتسمت السياسة الأمريكية في الخليج العربي وفي إطار سياستها إزاء منطقة الشرق الأوسط بفكرة التحالف أو الأمن الإقليمي التي اتخذت أكثر مثل مشروع قيادة الشرق الأوسط المتحالفة، ثم تضمين الشرق الأوسط في إطار نظرية "الردع الشامل" ثم حلف بغداد والحلف المركزي ثم مشروع "إيزنهاور" وأخيرا ما عرف "سياسة الرد المرن"[2].

كما سعت الإدارة الأمريكية إلى ضمان الاستقرار في الخليج العربي لضمان المصالح الغربية، وفي سبيل ذلك تعددت المشاريع التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان استمرار الحصول على إمدادات النفط، والحفاظ على استقرار دول الخليج[3].

– مبدأ نيكسون:

وضع أساسه للمرة الأولى الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" 1969 –1973، حيث كانت الدلائل تشير إلى ازدياد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الخارجي وخاصة لنفط الخليج العربي[4]، يتلخص في هذا المبدأ في التأكيد على ضرورة دعم الجهود الإقليمية وتوجهها نحو

---

[1] محمد صادق اسماعيل، أمن الخليج العربي الواقع وافاق المستقبل، القاهرة، المجموعة العربية للنشر والتدريب، 2014 ، ص. 24 وما بعدها

[2] جواد كاظم حطاب، "السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينات"، **المرجع السابق**، ص 176، 177.

[3] Robert D. Burgener, "Reluctant Allies: The Tehran Declaration of 1943 Became the Cornerstone of U.S. Iranian Relations, Iranian Times, 9/1/1998. p.7-8

[4] حسن البزاز "قوة الانتشار السريع الأمريكية في الخليج العربي إستراتيجية دفاع أم سياسة هجوم" في مجلة **الشؤون الخارجية** (بغداد: معهد الخدمة الخارجية، العدد الأول، ١٩٨٢)، ص ٤٤.

إقامة نظام للدفاع عن الأمن، وتحقيق التنمية في مناخ من الاستقرار العام بعيداً عن التدخلات الدولية، والمقصود هنا التدخلات السوفيتية، وتشجيع صيغة الحل السلمي للمنازعات التي تثور بين دول المنطقة. وكان من هذا إغلاق كافة الثغرات التي تتيح للإتحاد السوفيتي التسلل منها إلى الخليج وتطوير نفوذها فيه، وتوفير منفذ دائم إلى نفط الخليج.

ومن خلال مبدأ "نيكسون" كانت القوى الإقليمية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة هي إيران لأنها كانت تمثل الجانب القوي، أما العراق فقد كان منشغلاً بأوضاعه الداخلية فضلاً عن توثيق علاقاته مع الأنظمة ذات النزاعات الراديكالية لمواجهة التطلعات الإيرانية. كما أن موقع إيران على الحدود الجنوبية مع الاتحاد السوفيتي، كان يعطي المبرر لتسليحها باعتبارها مهدده بشكل مستمر، والأهم من ذلك عدم وجود خلاف بينها وبين إسرائيل، وبالتالي فلم تجد الولايات المتحدة الأمريكية معارضة في تسليحها من جماعات الضغط الصهيونية[1].

واستمر شاه إيران يؤدي دور الشرطي لخدمة المصالح الأمريكية إلى أن حدث العديد من التطورات والأحداث التي أفقدت توازن الإستراتيجية الأمريكية القائمة على مبدأ "نيكسون"، ومن بين تلك الأحداث قيام الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979، والتوجه العدائي للقائمين على هذه الثورة تجاه الولايات المتحدة، ومن ثم فقد عادت قضية الفراغ الإستراتيجي تفرض نفسها مما أدى إلى احتدام مشكلة أمن خليج[2].

- مبدأ كارتر:

اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية على أعقاب فشل مبدأ "نيكسون" في توفير الأمن في منطقة الخليج على مبدأ "كارتر" الذي أعلنته الإدارة الأمريكية في العام 1980 عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان[3]، والذي ينص على الأهمية الحيوية والإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في السياسة

---

[1] كوردسمان وواجنر، دروس الحرب الحديثة، ترجمة لواء محمد الشربينى ، مجلة الدفاع ، العدد 47 ، ابريل 2008 ، ص25.

[2] جواد كاظم حطاب الشويلي، **مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربي 1979 – 1969** (بيروت: دار ومكتبة البصائر، 2014) ص 200.

[3] Chua Lu Fong, "Operation Eagle Claw, 1980: A case study in crisis management and military planning", Singapore Armed Forces, vol.28, no.2 (April-June 2002. p. 42).

كذلك يمكن الرجوع إلى: مروان البحيري، **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1991).

العالمية للولايات المتحدة وعلى تصميمها على الدفاع عن سقوط منطقة الخليج في يد قوة معادية لها. ووفقاً لذلك فإن أي اعتداء على أمن الخليج يعتبر اعتداء على المصالح الأمريكية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستخدم كل الأساليب اللازمة بما فيها القوة العسكرية إذا رأت تهديدا لمصالحها بالمنطقة.

وكدليل على التنفيذ العملي لمبدأ "كارتر" الذي حل بدلاً من مبدأ "نيكسون" عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشكيل ما يعرف بقوات الانتشار السريع (U.S. Rapid Deployment Force) التي وضعت تحت القيادة المركزية الأمريكية[1].

ومع تولي "رونالد ريجان" قيادة الإدارة الأمريكية، أعطى الهاجس الأمني اهتماما كبيراً قياساً إلى الإدارة الديمقراطية السابقة عليها بقيادة "جيمي كارتر" ومن ثم أدركت أهمية السيطرة على الخليج أو على الأقل إخضاعه لنفوذها تحقيقاً للمصالح الأمريكية في المنطقة.

واستمرت سياسة التدخل الأمريكي المباشرة في الشأن الخليجي، وساعد نشوب الحرب العراقية –الإيرانية إدارة الرئيس "ريجان" على ذلك، فكان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار هذه الحرب لإنهاك قوة الطرفين (العراق وإيران)، وكانت تتدخل لدعم أحدهما إذا مال ميزان القوى للآخر[2].

ثانياً – موقف إسرائيل من الإنهيار السوفيتي

أما الجانب الإسرائيلي، على الرغم من العداء السوفيتي لإسرائيل لقرابة 40 عاماً بسبب الارتباط الوثيق بين تل أبيب وواشنطن، إلا أن النظام الإسرائيلي استطاع أن يحافظ على مصالحه السياسية والاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة في جميع أوضاع ومراحل النظام الدولي سواء في ظل الثنائية أو الأحادية القطبية وخاصة مع قدوم الرئيس السوفيتي الأسبق

[1] ظافر محمد العجمي، "أمن الخليج العربي: تطوّره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية"، **المرجع السابق**، ص 391.كذلك:
Randy B. Bell, "Expansion of American Persian gulf policy",New York ,(CSC, 1990), P.10.

[2] محمد كريم كاظم، "دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق"، في مجلة **مركز الدراسات الدولية** (بغداد: جامعة بغداد، العدد 42، يونيو 2013) ص 80.

"جورباتشوف" وإتباعه إستراتيجية جديدة قوامها التقارب والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا جاءه رد فعله على انهيار الاتحاد السوفيتي كنوع من التعامل مع الأمر الواقع والقبول به، مع السعي لتحقيق المزيد من المكاسب في كافة الاتجاهات السياسية، والعسكرية والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، ومن مظاهر ذلك...

(1) العلاقات الإسرائيلية – السوفيتية

أدرك الاتحاد السوفيتي أن الكيان الصهيوني لا يستحق الدعم الذي قدمه له في السنوات الأولى من قيامه، من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار الأممي رقم (181) لعام ١٩٤٧، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، والاعتراف السريع رسمياً بدولة إسرائيل بعد قيامها في العام ١٩٤٨، ودعم إسرائيل وإمدادها بالسلاح في حربها مع العرب في العام 1948[1].

وذلك نتيجة انكشاف واتضاح حقائق الأمور المتعلقة؛ بكون (إسرائيل) لم تكن مجتمعاً اشتراكياً تقدمياً ديمقراطياً، بل هي في حقيقة الأمر حليفاً استراتيجياً للامبريالية الغربية وأداة لها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ووسيلة لقمع الحريات وحركات التحرر الوطنية العربية، من خلال إتباع النهج العدواني والممارسات اللاإنسانية ضد العرب[2].

الأمر الذي دفع بالاتحاد السوفيتي إلى إعادة تقييم سياساته ومواقفه السابقة، والابتعاد عن الخط المتعاطف مع إسرائيل، والتقرب من القوى الوطنية العربية المعادية للاستعمار، وبدأت مرحلة جديدة اتسمت بالانفتاح والتعاون مع الحركات التقدمية والتحررية في الوطن العربي والعالم الثالث في مختلف المجالات رغم التناقض في التوجهات الإيديولوجية معها[3].

واتجهت العلاقات الإسرائيلية – السوفيتية نحو مزيد من التوتر والتأزم اثر قيام العناصر الصهيونية بنشاطات معادية للاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية الاشتراكية، واستخدم السوفيت

---

[1] أمين عبد الله محمود، **الاتحاد السوفيتي وتأسيس دولة إسرائيل** (الجيزة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2013) ص 86.

[2] وليد حسن محمد، "العلاقات الروسية – الإسرائيلية بعد مؤتمر مدريد للسلام"، في **مجلة دراسات دولية** (بغداد: جامعة بغداد، العدد 47، 2011) ص 155.

[3] د. نوفل يلوف، **روسيا من الداخل**، حمد الخميسي (ترجمة) (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 2005) ص 97.

حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد قرار لصالح إسرائيل في العام ١٩٥٤، ووصلت الأمور في الأعوام ١٩٥٣، 1956، 1967 إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بسبب رفض إسرائيل وقف إطلاق النار في أثناء عدوانها على العرب في يونيو 1967، وفي المقابل قام الاتحاد السوفيتي بتقديم الدعم والمساعدة للعرب سواء بالسلاح أو القروض والمساعدات الاقتصادية والاعتراف بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني[1].

ورداً على ذلك شنت إسرائيل والدول الغربية حملة مضادة ضد الاتحاد السوفيتي من اجل السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل، مما ساهم في استئناف الاتصالات بين الجانبين، تمثل بإعادة العلاقات على المستوى القنصلي في العام ١٩٨٧، وهو ما مهد لتوطيدها بشكل كامل في العام 1991[2].

(2) أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على العلاقات الإسرائيلية:

اعتمدت السياسة السوفيتية الجديدة التي بدأت في عام 1985، على الانفتاح والوفاق بين القطبين والتعاون بينهما بدلاً من التنافس، وهو ما انعكس إيجابياً _بالتدريج_ على العلاقات الإسرائيلية – السوفيتية إلى حد وصلت إلى التطبيع الكامل مع انهيار الاتحاد السوفيتي، والذي أعطى الجانب الإسرائيلي المزيد من الشرعية والمكاسب وخاصة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث قام "جورباتشوف" بما يلي[3]:

– رفض أي مواجهات عسكرية جديدة مع إسرائيل.

– تأييد كل المبادرات السياسية التي تقوم على مبدأ التفاوض المباشر في إطار مؤتمر دولي.

---

[1] Yury POLSKY. "Russia's Policy Toward Israel," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. XVIII, N° 1, Fall 1994, p. 19. and see: Walter LAQUEUR, A History of Zionism, New York, Schocken Books 2003, pp 301-304

[2] محمد عامر، "الاتحاد السوفيتي والصراع العربي الإسرائيلي: محاولة للفهم ودعوة للفعل"، في **مجلة المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 118، ديسمبر 1988) ص 135.

[3] رحيم على الفوادي، "العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية – الإسرائيلية بعد الحرب الباردة"، في مجلة **مركز الدراسات الفلسطينية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 17، 2013) ص 65.

– السماح بالهجرات اليهودية إلى إسرائيل، التي سميت فيما بعد "هجرات القرن العشرين"، ثم بدأت الهجرات اليهودية من الاتحاد السوفيتي تزداد بشكل كبير منذ شهر أغسطس 1990، حتى وصلت في منتصف يناير 1991 إلى 300 ألف مهاجر، وخصصت عشرات الملايين من الدولارات لإقامة 22 ألف وحدة سكنية في بئر السبع وحدها[1].

– التمسك بنظرية توازن المصالح أساساً لحل النزاع العربي الإسرائيلي.

– تجميد القضية الفلسطينية، وإلى بداية اتساع استيطان اليهود السوفيت بالأراضي العربية المحتلة.

– إيفاد بعثة قنصلية للقدس لرعاية المصالح السوفيتية بداية لاستئناف العلاقات وسمحت السلطات السوفيتية لليهود بزيارة إسرائيل بتأشيرات سياحية على خلاف ما جرت عليه العادة قبل عشر سنوات.

– التدرج في العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل حتى وصلت إلى حد افتتاح سفارة رسمية لتل أبيب بموسكو في 24 أكتوبر 1991.

– قرر الاتحاد السوفيتي، وبشكل رسمي، تصدير مختلف المعدات الحربية والمواد الأولية لإسرائيل، وفي عام 1989 تم بدأ تشغيل الخطوط الجوية المباشرة بين تل أبيب وموسكو، ووصل حجم الصادرات الإسرائيلية للاتحاد السوفيتي خلال العام نفسه إلى 8.5 مليون دولار[2].

(3) العلاقات الإسرائيلية مع الجهوريات السوفيتيه المستقلة

أعادت إسرائيل رسم سياساتها الخارجية فور انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، بشكل يقوم على تعزيز العمل الدبلوماسي في آسيا، من خلال زيادة حجم التعاون في كافة المجالات مع جمهوريات الكومنولث بصفة عامة، وجمهوريات آسيا الوسطى وما وراء القوقاز بشكل خاص، عبر إقامة المشروعات العملاقة وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية وتكثيف

[1] ضفاف كامل كاظم، "المهاجرون الروس في إسرائيل ودورهم في الحياة السياسية الإسرائيلية"، في مجلة **مركز الدراسات الفلسطينية** (العدد 9، 2009) ص 101.

[2] إبراهيم عبد الكريم، **الصناعات العسكرية الإسرائيلية: المحددات- البنية- الصادرات** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004) ص 149.

الزيارات الرسمية وتنظيم هجرات يهودية من بعض تلك الجمهوريات إلى إسرائيل لبناء جسور من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

وعملت العديد من العوامل في مساعدة إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، يمكن إجمالها في: تراجع دور الدول العربية والخليجية والإسلامية في هذه المنطقة، إظهار أهمية اعتماد دول هذه المنطقة على إسرائيل في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية، تنامي دور العامل الثقافي والجاليات اليهودية في آسيا الوسطى، احتواء النفوذ الإيراني ومجابهته، التشجيع الأمريكي للدور الإسرائيلي في المنطقة لضمان عدم عودة الدول المستقلة إلى مجال النفوذ الروسي[2].

وتعددت مظاهر زيادة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، ومعها التوسع في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الجهوريات السوفيتية المستقلة وفتح القنصليات والسفارات فيها من خلال زيارة العديد من المسؤولين الإسرائيليين للمنطقة وتبادل زيارات للوفود السياسية والبرلمانية، وكذلك سعت إسرائيل إلى تعزيز تواجدها وحضورها ومشاركتها الإقليمية، فمنذ العام 1992 تستضيف كازاخستان مؤتمر "التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا" وهو التجمع الإقليمي الوحيد الذي يحضره الإيرانيون والإسرائيليون معاً[3].

وأيضاً تم توطيد العلاقات في مجال التطوير والبحث العلمي والري وتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية، فقد أدى استخدام التقنيات الإسرائيلية في مجال زراعة القطن في أوزبكستان إلى زيادة الإنتاجية بحوالي 30%، بينما تم ترشيد استهلاك مياه الري بنسبة 70%، وفي المجال الزراعي تم توقيع اتفاقية مع كازاخستان في العام 1992 نصت على تديم إسرائيل 200 خبير للمساعدة في ري 200 ألف دونم بطريقة التنقيط بالمعدات الإسرائيلية.

---

[1] Robert FREEDMAN, "Soviet Jewry as a factor of Israeli Foreign policy," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. IX, N° 4, Smmer 1986, pp. 62-63 and phraim KARSH, "Soviet-Israeli relations: a new phase?," The World Today, Vol. 41., N° 12, p. 216.

[2] أمينة سالم، **الكيان الصهيوني في آسيا الوسطى: خطط التغلغل واستغلال الفراغ العربي والإسلامي**، على الرابط: http://www.asiaalwsta.com/bookDetails.asp?bookID=12534 .تاريخ الدخول 2015/8/4

[3] محمد أبو دقة، "علاقات إسرائيل بجمهوريات آسيا الوسطى"، في د. عاطف أبو سيف (محرر)، **علاقات إسرائيل الدولية.. السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات (مدار)، 2014) ص 355.

وبالتوازي مع ذلك تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الجانبين التي تفتح الطريق أمام الشركات الإسرائيلية لغزو تلك الجمهوريات، وأنشأت الحكومة الإسرائيلية غرفة للتجارة والصناعة خاصة بالعلاقات مع دول آسيا الوسطى، وأنشأت بنك المعلومات الاقتصادية ودليلًا للمجالات التي يستطيع الإسرائيليون الاستثمار فيها، وسنّت قوانين حماية تلك الاستثمارات والإعفاءات الجمركية والازدواج الضريبي وغيرها، كما استطاع رجال الأعمال الإسرائيليون فتح مؤسسات ومكاتب تجارية تشتري وتبيع وتستثمر في جميع المجالات، وتركز هذه الشركات أعمالها في مجال الطاقة، المعادن والثروة الباطنية، والزراعة والثروة الحيوانية، والصناعة، والاتصالات، والبنوك والأنظمة المالية والمصرفية، والإدارة والتنمية البشرية، والطب والرعاية الصحية، والفضاء والأبحاث العلمية وغيرها[1].

ووضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنويا لتستخدمه في صنع السلاح النووي، وأصبحت إسرائيل مالكا رسميا لمجمع ضخم لمعالجة اليورانيوم يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، كما استفادت من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي، وفي المقابل نقلت الشركات الإسرائيلية تكنولوجيا الري والزراعة والصناعات الغذائية إلى كازاخستان فضلا عن التعاون في مجال تكرير النفط والصناعات الكيماوية[2].

كما اهتمت إسرائيل أيضاً بوضع إستراتيجية متكاملة على المستوى العسكري والاستخباراتي، من خلال تبادل الآراء والخبرات والمعلومات ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والأمن الدولي وتطوير الاتصالات في مجال التعليم العسكري وإعداد الكوادر العسكرية والتعاون في مجال تطوير الاتصالات والمسح الطوبوغرافي ودراسات التاريخ العسكري، وغيرها[3].

---

[1] في تفصيل هذا الجانب يمكن الرجوع إلى:
Alek D. Epstein, Russia and Israel: A Romance Aborted? , Alek D. Epstein, RUSSIA IN GLOBAL AFFAIRS VOL. 5 • No. 4 • OCTOBER – DECEMBER • 2007

[2] وليد حسن محمد، "الوجود الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية"، في **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية** (العدد 6، كانون الأول 2007) ص 4.

[3] عبدالحميد العيد المو ساوي، ضفاف كامل كاظم، "علاقات التعاون الإسرائيلية الروسية وأثرها في عملية السلام"، في مجلة **مركز الدراسات الفلسطينية** (العدد 13، حزيران 2011) ص 7.

وعلى المستوى الثقافي تم افتتاح فرع للوكالة اليهودية (سحتوت) في العاصمة الأوزبكية طشقند لتنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى إسرائيل، وافتتاح مركز ثقافي صهيوني في طشقند يعمل بنشاط على الترويج للثقافة والأفكار الصهيونية بين اليهود وغيرهم من مواطني أوزبكستان، فضلًا عن تعليم اللغة العبرية، وهكذا كانت إسرائيل تحقق تغلغلًا سياسيا واقتصاديًا وثقافيًا متزايدًا الاتساع والعمق في أوزبكستان طوال التسعينيات، وضع أساسًا قويًا لقيام تعاون أمني واسع النطاق[1].

ولاشك أن ما تشهده دول منطقة آسيا الوسطى من ضعف في الهيكل الأمني والسياسي والاقتصادي، يشكل الفرصة الذهبية السانحة أمام إسرائيل في زيادة تقاربها مع هذه المجموعة من الدول، سواء من حيث التعاون العسكري أو الاستثمارات الاقتصادية أو تزويدها بالمعونة الفنية التي هي في أمس الحاجة إليها، كما أن البعثات التدريبية يمكن أن تساهم في وجود صهيوني في المنطقة، لأن هذه الدول تحتاج إلى متخصصين في الاقتصاد والقانون والإدارة المالية وغيرها من المجالات، ويمكن لهذه البعثات أن تكون خير سفير لإسرائيل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ومن المعروف أن نشاط إسرائيل المكثف في بناء شبكة واسعة من النفوذ والمصالح مع دول آسيا الوسطى، يأتي اليوم مدعوماً بخبراتها المتراكمة من جراء تعاونها الإستراتيجي المتميز مع الولايات المتحدة الأمريكية وعملاقين آسيويين بارزين هما الصين والهند[2].

---

[1] ضفاف كامل كاظم، **التوجه الإسرائيلي الأمريكي حيال دول آسيا الوسطى** (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005).

[2] محمد أبو دقة، "علاقات إسرائيل بجمهوريات آسيا الوسطى"، **المرجع السابق**، ص 360.